

مي شمعة*

نيجيريا وإسرائيل:

من الاقتصاد إلى الأمن والهدف واحد

يشير فوز الرئيس أولزغن أوبازنجو (Olusegun Obasanjo) بولاية ثانية (أيار/مايو 2003) إلى أن العلاقات النيجيرية - الإسرائيلية دخلت مرحلة جديدة مع إعلان اتفاق أمني مع إسرائيل، هو سابقة في مسار العلاقات التي كانت اقتصادية قبل كل شيء. وقد يسقط الاتفاق، ببنيته المعرفين حتى الآن ("التدريب" و"الحماية الشخصية")، جميع الحواجز أمام التدخل الإسرائيلي في شؤون بلد يواجه انقسامات حادة نتيجة "الفوارق الاقتصادية - الاجتماعية بين الغني والفقير، وبين الشمال والجنوب، وبين المدن والمناطق الريفية، وبين المسلمين والمسيحيين. وهذه المسائل، التي لم تعالجها الحكومات التي تعاقبت على نيجيريا منذ الاستقلال معالجة مناسبة، اتخذت أبعاداً أكثر خطورة في الثمانينات"،⁽¹⁾ واستمرت بعد ذلك في التفاقم في أثناء نظام الحكم العسكري الذي هيمن طوال 15 عاماً وانتهى سنة 1999 مع انتخاب الحاكم العسكري السابق (1976 - 1979) الجنرال أوبازنجو رئيساً للجمهورية الفدرالية النيجيرية. وخلال ولايته الأولى حصلت الصراعات القومية أكثر من 10.000 قتيل. ولا يزال 70٪ من السكان، البالغ عددهم 130 مليون نسمة يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، على الرغم من مواردهم الطبيعية المتنوعة (نפט، وغاز) وأرضهم الشاسعة (923.770 كم²). وكانت إسرائيل أول المستفيدين من قدرات نيجيريا. فقد استطاعت أن تؤسس منذ الخمسينات وجوداً اقتصادياً يستمد خصائصه وسماته من التركيبة القومية - المناطقية التي تميز نيجيريا أكثر من أي بلد أفريقي آخر. ولم يكن ينقص القاعدة الاقتصادية المتجذرة والمنتشرة على الأراضي النيجيرية سوى تلبية مطلب قديم، وهو إقامة علاقات أمنية ثابتة ودائمة. وباكتمال الحلقة الناقصة في العلاقات الثنائية، يكون النفوذ الإسرائيلي في نيجيريا وصل إلى مداه. وليس التوقيت الذي اختير لإعلان وجود علاقات أمنية سوى أحد مظاهر هذا النفوذ.

اتفاق واكب حدثاً وطنياً

تزامن إعلان وجود علاقات أمنية بين نيجيريا وإسرائيل مع الحدث الوطني

(* باحثة وكاتبة.

التاريخي الذي يمثله عادة حفل قسم اليمين الدستورية. ففي 29 أيار/مايو 2003، أدى الرئيس أوبازنجو اليمين الدستورية وسط إجراءات أمنية مشددة شارك فيها ضباط نيجيريون رفيعو المستوى، كانوا يتدربون منذ عام في إسرائيل على "مكافحة الإرهاب" واستدعوا إلى نيجيريا للمناسبة. وفي الوقت ذاته، طلبت السلطات الفدرالية النيجيرية من تل أبيب إرسال خبراء إسرائيليين بـ "مكافحة الإرهاب" لتأمين الحماية الشخصية للرئيس خلال قسمه اليمين.⁽²⁾ وسرعان ما تحولت المهمة الموقته والمحددة زمنياً إلى مهمة دائمة كرسها اتفاق رسمي بين السلطات الفدرالية وقيادة جهاز "الموساد" الإسرائيلي، في تموز/يوليو 2003، ينص على توفير الحماية الشخصية المتواصلة، لا لرئيس الدولة فحسب، بل لكبار المسؤولين النيجيريين أيضاً.⁽³⁾ وبينما صرح الرئيس أوبازنجو بشكل مقتضب أن الاتفاق يدخل ضمن إجراءات جديدة لمواجهة "تهديدات أعداء الديمقراطية"،⁽⁴⁾ أكد السفير الإسرائيلي نوعاً كاتس، في مقابلة خاصة مع صحيفة "نيجيريان - تريبون" (Nigerian-Tribune)، في 17 آب/أغسطس 2003، أن إسرائيل "مقتنعة بأن الحرب ضد الإرهاب الدولي يجب أن تتم على نطاق دولي، ومقتنعة أيضاً بضرورة التعاون في كل المجالات، وخصوصاً في مجال محاربة الإرهاب، مع أي بلد يرغب في أن يكون جزءاً من الحملة ضد الإرهاب". وما يضيفي على التعاون مع نيجيريا أهمية استثنائية، قياساً بدول أفريقية أخرى، النظرة الإسرائيلية إلى "أن لنيجيريا دوراً طليعياً في أفريقيا والعالم"، وفق ما صرح المبعوث الإسرائيلي الخاص عوفاديا سوفو لدى زيارته لاغوس، في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2002، لتسليم الرئيس أوبازنجو رسالة من نظيره الإسرائيلي لم يكشف عن مضمونها.⁽⁵⁾

وأثار الاتفاق، الذي يوكل إلى إسرائيل تدريب ضباط نيجيريين، استفسارات متعددة لإبقائه سراً أكثر من عام والكشف عنه وسط تصريحات رسمية عن وجود "مخططات إرهابية"، لكن من دون تقديم إثباتات. وطالت الانتقادات بصورة خاصة الاتفاق، الذي يجعل من "الموساد" الجهاز الأمني الأول في نيجيريا. وتعالق الأصوات ضده، حتى من داخل الحزب الحاكم. إذ اعتبرت قيادة "الجبهة الديمقراطية للشعب" (People Democratic Front) أن الاتفاق "يتعارض مع كثير من مصالحنا الوطنية، ويفسح المجال للصدامات بين عناصر الأمن المحليين والقادمين الجدد الإسرائيليين". بينما أكد آخرون أن الاتفاق ينتهك "السيادة الوطنية" وروح دستور سنة 1999.⁽⁶⁾ وقد تعكس هذه المواقف الخوف من انعكاسات اتفاق يشكل بحد ذاته سابقة في العلاقات الثنائية النيجيرية - الإسرائيلية.

اتفاق أمني

يشكل سابقة في العلاقات

صحيح أن الدور الأمني الإسرائيلي انطلق عبر أول شركة إسرائيلية فتحت مكتباً لها في نيجيريا في الخمسينات، تماشياً مع النظرة الصهيونية أن "الموساد ليس سوى القناة الثانية" للنفوذ الإسرائيلي في أفريقيا، بعد الموشاف وقبل الهستدروت. لكن الاتفاق يقفز بهذا الدور إلى الواجهة، إذ أصبح، ولأول مرة، دوراً معلناً، ومعتزلاً به، ومهامه محدّدة بصورة دائمة ومرشحة للاستمرار طوال المدة القانونية للرئاسة النيجيرية، أي لأربعة أعوام مقبلة. وبتأمين "الحماية الشخصية" للقادة النيجيريين الأساسيين، وبتوفير التدريب "ضد الإرهاب" لضباط رفيعي المستوى، تكون إسرائيل حققت فعلاً انتصاراً سياسياً عجزت عن تحقيقه طوال عقود من وجودها على الأراضي النيجيرية. فبعكس ما كان سائداً في كثير من الدول الأفريقية، مثل أوغندا وكينيا وزائير (الكونغو الديمقراطية الحالي) وتوغو وغابون وليبيريا وساحل العاج، حيث كانت إسرائيل تتباهى بتدريبها الحرس الجمهوري وبتأمينها الحماية الشخصية للرؤساء، وهو ما أطال عمر الدكتاتوريات التي اشتهرت بها تلك الدول، لم يعرف عن أي رئيس حكومة أو رئيس جمهورية في نيجيريا أي تحالف أمني مماثل. وحتى بعد أن استلم الرئيس أوبازنجو الحكم رفضت السلطات الفدرالية، ظاهرياً على الأقل، طلباً إسرائيلياً بأن يتولى الموساد التحقيقات في عملية اغتيال وزير العدل الفدرالي النيجيري، أغيبولا إيج (Agibola Ige)، في 23 كانون الأول/ديسمبر 2001، الذي كان زار إسرائيل عندما كان وزيراً للطاقة، حيث وجد - كما قال - "أفضل شبكة كهرباء في العالم."⁽⁷⁾ حينها، اعتبر الرفض النيجيري متجانساً مع السياسة النيجيرية التقليدية فيما يتعلق بالجانب الأمني من العلاقات بإسرائيل.

في السابق، فشلت إسرائيل في جعل دورها الأمني يتعدى بعض "الخدمات" أو "المهام المحددة" التي حملت الصحافي لانري أديوولي (Lanre Adewole) على أن يقول للسفير كاتس: "الموساد، هذه المؤسسة الأمنية، لديه شهرة في نيجيريا، على الرغم من أن النيجيريين لا يعرفون عنه إلا القليل."⁽⁸⁾ ومن الأحداث التي أطلقت شهرة "الموساد" في نيجيريا: محاولة تشويه سمعة م. أبيولا (M. Abiola) الذي سجن بعد فوزه في الانتخابات سنة 1994، ومحاولة اختطاف الوزير السابق ألحجي عمر دكو (Alhajji Umaru Dikko) من لندن في تموز/يوليو 1984، التي أدت إلى سحب كل من بريطانيا ونيجيريا لمفوضها لغاية شباط/فبراير 1986. ووجه آخر للتدخل الإسرائيلي ما جرى في أثناء انتخابات سنة 1983 الشديدة الحساسية، إذ حاولت إسرائيل التأثير في مجرى الأحداث بتلبية الحاجات الأمنية للحكومة النيجيرية عن طريق موافقتها على تزويدها سريعاً بمعدات لقوى الأمن الداخلي بقيمة 6 ملايين دولار، وفتح اعتماد لها للتصدير بقيمة 4 ملايين جنيه استرليني. وتحدث بعض الصحف النيجيرية عن وجود مخطط إسرائيلي لانقلاب عسكري.⁽⁹⁾ لكن الحكومة

فشلت، فبقيت الصفقة في الخانة التجارية، وأضيفت إلى الديون النيجيرية تجاه إسرائيل.

تميزت نيجيريا من كثير من الدول الأفريقية بعدم لجوئها إلى إسرائيل لتسليح جيشها أو تدريبه. "فلغاية سنة 1966، كانت إسرائيل تدرب القوات العسكرية لكل من إثيوبيا وغانا وكينيا وسيراليون وتنزانيا وأوغندا وزائير، بينما اقتصر الدعم الإسرائيلي بالنسبة إلى داهومي ومدغشقر وفولتا العليا على تدريب قوات الشرطة."⁽¹⁰⁾ أمّا على صعيد الشق الثاني من المساعدة العسكرية، وهو إنشاء منظمات للشباب تتلقى التدريب العسكري على غرار منظمتي "الناحل" و"الغدناع"، فلغاية سنة 1966 كانت تلك المنظمات أقيمت "في 16 دولة أفريقية: الكاميرون؛ جمهورية أفريقيا الوسطى؛ تشاد؛ داهومي؛ غابون؛ ساحل العاج؛ كينيا؛ ليبيريا؛ ملاوي؛ النيجر؛ السنغال؛ تنزانيا؛ توغو؛ فولتا العليا؛ زامبيا؛ زائير."⁽¹¹⁾ وكان على إسرائيل أن تنتظر نحو عشرة أعوام قبل أن تتمكن من إقناع النيجيريين (سنة 1974) بمساعدتهم في تنظيم هيكلية "برنامج الشبيبة للخدمة الوطنية" (National Youth Service Program)، لكن هذه المساعدة بقيت "تقنية" لأن البرنامج كان يخلو من التدريب العسكري. كما رفضت عرضاً قدمه أريئيل شارون خلال جولته في عدد من الدول الأفريقية (سنة 1981) بعقد معاهدة تعاون عسكري واقتصادي، بينما قبلت العرض دول، مثل زائير، في مقابل تعهد إسرائيل بالتدخل لدى واشنطن لإرسال المساعدات المادية وتقديم القروض.

وقد كانت معارضة قادة الشمال النيجيري لكل تقارب مع إسرائيل السبب الرئيسي في "الاستثناء النيجيري"، إلى جانب عوامل أخرى. وعندما برزت حاجة نيجيريا الفعلية إلى التسليح كان ذلك لمواجهة "جمهورية بيافرا" الانفصالية التي أعلنتها قومية الأيبو (Ibos) سنة 1967، بدعم هائل من إسرائيل. ولم تتمكن الحكومة الفدرالية من المحافظة على "وحدة نيجيريا الجغرافية" إلا من خلال صفقات أسلحة مع الاتحاد السوفياتي السابق وبريطانيا، إضافة إلى المساعدات العسكرية من بعض الدول العربية، وفي طليعتها مصر. ولدى انتهاء الحرب الأهلية (سنة 1970)، كان تعداد الجيش النيجيري ارتفع من 10.000 عنصر إلى 250.000 عنصر، الأمر الذي جعل نيجيريا تمتلك أهم جيش جنوبي - الصحراء، وتتمتع بشبكة علاقات نسجتها خلال الحرب بهدف منع الاعتراف بالجمهورية الانفصالية المدعومة إسرائيليًا. ومن الأسباب التي حالت لاحقاً دون أن تأخذ العلاقات بإسرائيل الطابع العسكري - الأمني، تعارض المصالح الأمنية لكل طرف. فالحكومات النيجيرية المتعاقبة اعتبرت أن أمن نيجيريا مرتبط بالأمن الأفريقي الذي لا يمكن أن يتحقق في ظل حروب أهلية، أو باستمرار الاستعمار الأجنبي. وانطلاقاً من سياستها الأفريقية، أوضحت مراراً أن لا

عودة للعلاقات النيجيرية - الإسرائيلية إلى أن ينتهي التحالف بين تل أبيب والنظام العنصري في بريتوريا. وانتظرت إسرائيل 20 عاماً (من سنة 1973 إلى سنة 1993) لعودة العلاقات. وعندما انتخب الرئيس مانديلا سنة 1995، كانت نيجيريا حكمت على نفسها بالعزلة نتيجة سياسات الدكتاتور ساني أباشا (Sani Abacha)، وبقيت على هامش المجتمع الدولي حتى انتخابات سنة 1999.

لكن سلسلة الاتفاقات العسكرية التي عقدها الرئيس أوبازنجو مع الولايات المتحدة الأميركية منذ سنة 1999، والقاضية بتدريب مختلف الأجهزة العسكرية النيجيرية وإعادة تنظيمها، أظهرت الحاجة "إلى إعادة التسلح"، سواء أكان بشراء أسلحة جديدة أم بتحديث السلاح الموجود. وهذه الحاجة ستفيد، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الشركات الإسرائيلية المختصة، مثل إلبت أو الصناعات الجوية الإسرائيلية. وهي في وضع مريح بفعل عدة عوامل، منها أن جوانب كثيرة من تكنولوجيا وصناعة الأسلحة الإسرائيلية دمجت في المؤسسة العسكرية الأميركية. كما أن الوجود اليومي والمتواصل لضباط الموساد، المكلفين بالحماية الشخصية، بالقرب من صانعي القرار النيجيري يزيد في قدرتهم على التأثير. ثم إن رئيس غرفة التجارة النيجيرية - الإسرائيلية (أنشئت في أيار/مايو 2000)، بن أوبي (Ben Obi)،⁽¹²⁾ هو أيضاً المستشار السياسي لمستشار الأمن الوطني. وما يؤكد سقوط "الاستثنائية العسكرية" النيجيرية الزيارات المتتالية التي قام بها اعتباراً من سنة 2000 ثلاثة وفود عسكرية نيجيرية رفيعة المستوى، لتفقد مصانع شركة إلبت في إسرائيل بهدف إعادة تحديث 23 طائرة من طراز ميغ 21 كانت نيجيريا اشترتها في الثمانينات من الاتحاد السوفياتي السابق. وقد تقدمت إلبت بعرض قيمته 200 مليون دولار، مبدية استعدادها لتدريب الضباط النيجيريين والاستثمار في نيجيريا، ومؤكدة أنها "ستتبرع" بخمسة ملايين دولار لأنشطة متنوعة.⁽¹³⁾ وسبق عرضها تعاقدها مع وزارة الدفاع الإسرائيلية لتزويد دبابة ميركافا أجهزة جديدة، وتحديث الأجهزة القائمة، لقاء 40 مليون دولار.

تهديد صهيوني للتركيبة

القومية - المناطقية النيجيرية

إن سقوط "الاستثنائية النيجيرية"، عسكرياً وأمنياً، يؤدي إلى سقوط ما تبقى من عوائق أمام "تسرب النفوذ الصهيوني (إلى نيجيريا) واستغلال إسرائيل لهذا النفوذ ضد كل ما هو عربي أو مسلم الآن وفي المستقبل."⁽¹⁴⁾ من هنا، يبدو أن التركيبة القومية - المناطقية النيجيرية مرشحة لمزيد من الانقسامات والاضطرابات، ولا سيما أن "محاربة الإرهاب"⁽¹⁵⁾ تتحول في المفهوم الصهيوني إلى محاربة من يناصر العرب

وقضاياهم العادلة، وفي طليعتها القضية الفلسطينية.

ونيجيريا متعددة الأديان والقوميات، وهي "نالت استقلالها بعد مفاوضات طويلة مع قوة الاستعمار البريطاني. وتضمن الدستور، الذي أصبحت مستقلة بموجبه، بنداً يعطي المنطقة الشمالية الهيمنة السياسية على المقدرات المجتمعة للمنطقتين الغربية والشرقية. وقد شكل هذا الخلل في التوازن السياسي مصدراً لعدم الاستقرار الذي عانى البلد جرّاءه منذ ولادته. وكانت القوميات الأكثر عدداً، في كل منطقة من المناطق الثلاث، هي المسيطرة أيضاً على مقاليد الحياة السياسية في منطقتها. وأخذت كل قومية من القوميات الكبرى، أي الهوسا - فولاني (Hausa-Fulani) في الشمال، واليوروبا (Yorubas) في الغرب، والأيبو (Ibos) في الشرق، تناضل للسيطرة على الحكومة المركزية.⁽¹⁶⁾ وبعد 43 عاماً من الاستقلال، لا تزال القوميات الأساسية في مواجهة بعضها، تحاول أن تعيد بطريقة أو بأخرى تكوين الكتل الجيوسياسية التاريخية، التي خضعت لتقسيم أقل ما يقال فيه إنه أضرها ولم يفدها. وقد فتحت التركيبة القومية - المناطقية مجالاً لفدرالية "تقسيمية"⁽¹⁷⁾ بحيث زاد عدد الكيانات من 3 (سنة 1960)، إلى 4 (سنة 1963)، إلى 12 (سنة 1967)، إلى 19 و21 و30 و36 (منذ سنة 1996)، لا عبر ضم أو دمج وحدات خارجية في الكيان الأولي، وإنما بـ "تقسيم" أو "تفتيت" الكيانات الموجودة من قبل، فلم يعد "لمفهوم دول فدرالية أي معنى". والهدف المعلن، أي "احترام حقوق المجموعات الثقافية" التي يتكون منها النسيج الاجتماعي - السياسي النيجيري، "أدخل العامل الإثني - القومي في السياسة"، وكرس تفكيراً إثنياً - قومياً، وليس "وطنياً"، للانتماء. وما إن يسود "منطق التقسيم على منطق بناء وطن، أي بناء ساحة عامة متحررة من العامل الإثني ومن العامل الديني، حتى تزول فرص الوصول إلى حياة عامة علمانية" تبني "مواطنة نيجيرية حقيقية، وليس وطنية منقوصة تتحدد بحسب دولة الأجداد وليس بحسب دولة الإقامة. وعلى أساس 'الأصل البعيد' يتحدد الدخول إلى الوظيفة العامة، أو الصحة، أو التربية."⁽¹⁸⁾ وما زاد في الأزمة السياسية - الاجتماعية أن "الدويلات"، المتفاوتة المساحة وعدد السكان،⁽¹⁹⁾ تفتقر في أغلبيتها إلى مقدرات الاكتفاء الذاتي. وهي وضعت قصراً تحت رحمة السلطة المركزية، لأن نسبة الـ 13% من الدخل الفدرالي العام، التي تحصل عليها كل دولة، غير كافية لاستقلالها الإنمائي، فلم يبق أمامها سوى الانتظار كي تقرر الحكومة الفدرالية تمويل المشاريع الضرورية أو التوجه إلى الخارج لعقد الاتفاقات. وقد استغلت إسرائيل الانقسامات الداخلية والضرورات الاقتصادية في أكثر من اتجاه. فلا عجب إذاً في أن تتعالى الأصوات الوطنية النيجيرية محذرة ومذكرة بـ "التجربة اللبنانية"⁽²⁰⁾.

ولا تزال قومية الهوسا - فولاني هي الأكثر عدداً (29% من سكان نيجيريا)، تليها

قومية اليوروبا (21%)، ثم قومية الأيبو (18%). وفي منطقة "الحزام الوسط" (جنوبي "المنطقة الشمالية" الإدارية التاريخية)، أكثر من 200 قومية تشكل ما يمكن اعتباره "القوة القومية الرابعة". أما على صعيد الخليط الديني، فأكثر من نصف سكان نيجيريا من المسلمين، وهو ما يفسر قبولها عضواً دائماً في "منظمة المؤتمر الإسلامي" منذ مؤتمر فاس بالمغرب في كانون الثاني/يناير 1986 حتى سنة 1991، عندما تخلت عن عضويتها للبقاء كمراقب في إثر اعتراضات شرائح من المسيحيين (40% من السكان) طالبت باحترام طابع الدولة العلماني. وبقي قسم من السكان (10%) محترماً عقائده الدينية الأفريقية. وفي نيجيريا يتطابق الانقسام الديني مع الانقسام القومي. ومن القوميات الثلاث الرئيسية تقف اثنتان على النقيض الحاد من الموقف من إسرائيل. ويمكن القول إنه يوجد "شمال معارض"، و"جنوب شرقي مؤيد".

شمال معارض

لا شك في أن الشمال "المسلم" (ذلك بأن 90 من قومية الهوسا - فولاني مسلمة) يثير اهتمام إسرائيل المتزايد، لا لمعارضته التقليدية لها فحسب، بل أيضاً لأنه أصبح يشكل كتلة جيوسياسية واضحة المعالم منذ يوم أعلن أحمد ساني، حاكم دولة زمفرا، في تشرين الأول/أكتوبر 1999، تطبيق الشريعة الإسلامية وحذا حذوه تباعاً حكام الدول الشمالية الأخرى الـ 11 من دون استثناء.⁽²¹⁾ وقد سلطت الخطوة الجديدة الأضواء على الوجود المؤسسي الإسلامي في الشمال. وحتى الآن تؤدي المدارس الإسلامية دوراً بارزاً، ولا يزال عدد تلاميذها يفوق كثيراً عدد التلاميذ في المدارس الحكومية الابتدائية. وهناك، أيضاً، المؤسسات الثقافية - الاجتماعية، وفي طليعتها مؤسسة "جماعة نصر الإسلام" التي أسسها في كادونا سنة 1962 الزعيم الشمالي أحمد بلو، بالإضافة إلى مختلف الحركات الإسلامية التي نشأت في الثمانينات عقب انبعاث الإسلام كقوة سياسية وأيديولوجية، ومن أبرزها "جنود الله" (أنشئت سنة 1980 في كانو)، لنشر الانضباط والتربية الإسلامية، أو "فتيان الإسلام" (أنشئت سنة 1982 في كانو أيضاً)، وهي تحاول أن تتميز من غيرها بتركيزها على التعليم الصحي. ومن الحركات المماثلة الأخرى تتميز "الحركة الإسلامية"، برئاسة الشيخ إبراهيم زكزي، لانتشارها في صفوف طلاب الجامعات في كانو وسوكوتو وزاريا، وكذلك في صفوف الأحياء الشعبية.

وتتوحد الحركة الإسلامية في الشمال، بمختلف مؤسساتها،⁽²²⁾ مع القيادة الرسمية المتمثلة بالحكام المنتخبين، حول مواقف سياسية واضحة، تظهر التأيد لقضايا العالم العربي والإسلامي. وقد عبر "الشمال" منفرداً، ووسط صمت لافت من بقية المناطق النيجيرية، عن تضامنه السياسي مع الانتفاضة الفلسطينية. وطوال

السنين الأربعة الماضية، شهدت مدن كانو وسوكوتو وكتسينا وزمفرا وكادونا خاصة، كثيراً من التظاهرات الضخمة المؤيدة للفلسطينيين والمنددة بالممارسات الإسرائيلية، وكثيراً أيضاً من التظاهرات ضد الحرب على أفغانستان والعراق، كما سارت حشود غاضبة ضد زيارة الرئيس بوش في تموز/يوليو 2003. وتنوعت مظاهر التأييد للفلسطينيين، مثل: مطالبة عشرات الآلاف من المتظاهرين في كتسينا، في 23 نيسان/أبريل 2002، الحكومة الفدرالية بقطع العلاقات بإسرائيل؛ إعلان حاكم زمفرا أمام 100.000 متظاهر في العاصمة غوسو، في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، إنشاء صندوق للتبرعات للفلسطينيين من أجل مواصلة انتفاضتهم؛ قيام محمد ماشيدو (Muhammadu Maccido)، رئيس "المجلس النيجيري الأعلى للشؤون الإسلامية"، لدى افتتاح "مؤتمر المجلس الوطني التنفيذي" في كادونا، في 8 نيسان/أبريل 2002، بمطالبة الحكومة الفدرالية "بإعادة النظر في علاقة نيجيريا بإسرائيل إذا ما استمرت إسرائيل في تعنتها وفي ذبح الفلسطينيين وتدمير أملاكهم"، وتأكيد "أن المسلمين في نيجيريا معنيون بالاعتداء الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وينضمون إلى الآخرين للضغط من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المستمر منذ 35 عاماً على الرغم من قرارات الأمم المتحدة"⁽²³⁾؛ التظاهر ضد زيارة السفير الإسرائيلي لمدينة غومب، وإجباره على المغادرة بعد سقوط 10 قتلى برصاص قوى الأمن النيجيرية، في 24 شباط/فبراير 2001، واعتقال 50 شخصاً؛ التظاهرات التي قام بها الآلاف في كانو، في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2001، ضد الحرب على أفغانستان وضد التحالف الأميركي - الإسرائيلي، والذين أدت الصدامات بينهم وبين معارضيه من الأيبو إلى سقوط 200 قتيل في يوم واحد.

إن وجود شمال "مسلم" لا يلغي وجود ملايين من المسلمين في المناطق الجنوبية الغربية، موطن قومية اليوروبا التاريخي،⁽²⁴⁾ والتي أسلم قسم منها (50%)، أو اعتنق المسيحية (35%)، بينما حافظ الباقي (15%) على معتقداته التقليدية. "إن الإسلام الجنوبي يقتصر على اليوروبا في الجنوب الغربي. فنصفهم يتحدر من الذين اهدوا إلى الإسلام، أو أنه هو نفسه أسلم. وبينما الإسلام هو مصدر أساسي للانتماء الجماعي للشماليين، الهوسا - فولاني والأقليات المشابهة، فإن الانتماء الجماعي لليوروبا، حتى للمسلمين منهم، يدور حول المدن - الدول القديمة التي شكلت قبل الاستقلال نظام الحكم في أرض اليوروبا التاريخية."⁽²⁵⁾ صحيح أن الإسلام الجنوبي ممثل هو أيضاً في المجالس الرسمية الدينية - وبينها "المجلس النيجيري الأعلى للشؤون الإسلامية". وقد أكد الأمين العام للمجلس، لطيف أدغبيت (Lateef Adegbite)، وهو أيضاً رئيس غرفة التجارة النيجيرية - العربية، أن احتفالاً جرى في 2 أيار/مايو 2002 في إيدان، في دولة أويو، لتشجيع المسلمين - وهم نصف سكان الدولة - على

تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على بعض المسائل المدنية. وكشف أن تطبيق الشريعة سيُمتد إلى دول الجنوب الغربي التي تحتوي على نسبة مهمة من المسلمين.⁽²⁶⁾ لكن الفوارق القومية بين الهوسا - فولاني واليوروبا، مع ما تحمل من تاريخ مختلف، تفسر إلى حد كبير بقاء الإسلام الجنوبي بعيداً عن نشاط الشمال المعادي لإسرائيل. كما أن المعضلة التي يُخشى أن تستغلها إسرائيل تكمن في استمرار الخلافات الدينية الدامية وموقف الإسلام الجنوبي منها ومن استمرار الخلافات القومية الدامية ما بين اليوروبا والهوسا - فولاني. وفيما يخص المسيحيين من اليوروبا، فإن إيمانهم بـ "الهراء التاريخي" أن إقامة الدولة اليهودية جاءت لتحقيق تعهد إلهي ونبوءة تورائية، يجعلهم ينظرون إلى الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أنه صراع ديني مثلما يعكسه بيان الأمين العام لـ "منتدى قادة اليوروبا" (Yoruba Leaders Forum)، أولوغونمي فنيه (Olugonmi Finnih)، في 7 كانون الأول/ديسمبر 2001، الذي شجب فيه العنف الديني في دولة أوسن. وقد جاء في البيان: "إن تجربة الحرب الدينية التي تعصف في الشرق الأوسط بين إسرائيل وفلسطين يجب أن تكون الدرس في عدم جدوى العنف."⁽²⁷⁾

جنوب شرقي مؤيد

يبدو حتى الآن أن الخليط الديني ضمن العائلة الواحدة يساهم في ابتعاد اليوروبا عن التأييد النشط والعمل لمصلحة إسرائيل مثلما هو الأمر مع الأيبو. وعلى الرغم من أن الأيبو في الجنوب الشرقي مسيحيون فهم يعتبرون أنفسهم "يهود أفريقيا"، حتى لو فشلت جميع محاولاتهم لإثبات تلك القناعة. ولديهم تجمعهم السياسي: "اتحاد الشعب والقادة" (Oha n'Eze)، الذي تنتسب إليه مؤسساتهم المتعددة، باستثناء حركة جديدة تسمى "ماسوب" (Massob) بلغت الشكوك في شأن مساعدات تتلقاها من رجل أعمال إسرائيلي، لم يكشف عن اسمه، لإحياء ما عرف بـ "جمهورية بيافرا"، درجة من الأهمية استدعت إجراء تحقيق رسمي بناء على طلب تقدم به مجلس النواب النيجيري. كما اضطر السفير كاتس إلى التصريح مدعياً عدم علمه بوجود "يهود أفريقيا". والأيبو يتحدثون عن إسرائيل بعبارات من الإعجاب تعكس مدى تعلقهم بها. واليوم، كما في الأمس، يعتبرونها "الدولة الوحيدة في العالم" المستعدة لنقل معارفها من دون روابط، وتتحوّل منشوراتهم وتصاريحهم إلى دعاية إسرائيلية لكثرة كلامهم على معاناة اليهود الماضية والمتكررة اليوم، في نظرهم، بسبب "الإرهاب الفلسطيني". فلا مانع مبدئياً فيما لو أرادت الأجهزة الأمنية الصهيونية الاستفادة من الميليشيات المسلحة التي بدأت بالانتشار منذ سنة 1999، بادعاء عجز القوى الأمنية الرسمية عن المحافظة على الأمن. وهذه الظاهرة الغريبة عن المجتمع النيجيري، والتي قُدمت على

أنها مبادرات فردية، كرسها الحكام بالاعتراف بها لاحقاً، وهي مستمرة في الانتشار على الرغم من الكلام الفدرالي الرسمي على عدم شرعيتها، ومن التنديد الصارم بها من المؤسسات الدولية التي تنشر في تقاريرها السنوية الفضاء التي يرتكبها أفراد تلك الميليشيات. وهي تنتشر تحت اسم "الباكاسي بويز" (Bakassi Boys)، أو اسم "الخدمة المتأهبة" (Vigilant Service)، في دول آبيا وأنمبرا وأيمو وإيبونيني وإنوغو - وهي دول يقطنها الأيبو. وثمة إمكان قوي في ألا يرفض حكام تلك الدول بالتحديد، وهم جميعاً أعضاء فاعلون في "اتحاد الشعب والقادة"، عروضاً لعقد اتفاقات أمنية مع إسرائيل، على غرار الاتفاق الذي أبرم مع السلطة الفدرالية لتدريب هذه الميليشيات المسلحة على "مكافحة الإرهاب"، وتحويلها عن هدفها المعلن. وما يعزز هذا الإمكان إعلان السفير الإسرائيلي السابق آرييه أفيدور، لدى زيارته دولة أنمبرا في 18 نيسان/أبريل 2001، أن اتفاقاً تم عقده بين إسرائيل والحكومة المحلية لتدريب "مواطنين" من أنمبرا في "مجال الأمن".

لا شك في أن المصلحة الإسرائيلية الاستراتيجية تقف وراء الاهتمام الخاص الذي توليه إسرائيل لهذه الدول الخمس التي تشكل كتلة موحدة قومياً وجغرافياً، وتمتد على مساحة إجمالية تبلغ 29.322 كم²، ويقطنها نحو 12 مليوناً⁽²⁸⁾ من الأيبو، ما عدا الذين يسكنون مع قوميات أخرى في الدول المجاورة، وفي الشمال عامة، وفي كادونا خاصة. وتأخذ الزيارات المتبادلة طابع "ورشة عمل". فالسفير كاتس، الذي كان في السابق مسؤولاً عن مشروع زراعي في السنغال، لم يترك دولة من الدول الخمس إلا زارها، أو حتى أقام بها عدة أيام. على سبيل المثال، شكلت زيارته لدولة أيمو في 26 آب/أغسطس 2003، التي دامت ثلاثة أيام، فرصة ليؤكد "أن لدى إسرائيل الكثير لتعمله في دولة أيمو، نظراً إلى القدرات غير المستغلة حتى الآن لتلك الدولة."⁽²⁹⁾ وكان يدلي بتصريحاته أمام رؤساء اتحادات فدرالية مهنية، وأمام المستشار بن أوبي. من جهة أخرى، يقوم مسؤولون رفيعو المستوى في وزارة الخارجية الإسرائيلية بجولات في تلك الدول، مثل الزيارة التي قامت بها مريام زيف، المديرية العامة للشؤون الأفريقية، لدولة إنوغو في 16 شباط/فبراير 2002 لتفقد المشاريع الزراعية المقامة، وتجديد الدعم، وإعلان تخصيص منح دراسية لتلاميذ من الدولة. وتؤدي الزيارات عادة إلى اتفاقات متنوعة. على سبيل المثال: عقدت إسرائيل مع دولة أنمبرا اتفاقات زراعية وصناعية وتربوية في نيسان/أبريل 2001؛ ومع دولة آبيا، ركزت على السياحة والتربية، على أن يقوم "معهد يسرائيل غاليلي"، بعد التداول مع "جامعة دولة آبيا"، بتخصيص شهادة للكوادر في القطاعين العام والخاص (9 تشرين الأول/أكتوبر 2002)؛ ومن الاتفاقات مع دولة إيبونيني، تدريب كوادر لإدارة مزرعة دجاج (42 مليون بيضة سنوياً) تقام على غرار "مزرعة دجاج غزة في إسرائيل"، وبتكلفة 13

مليون دولار، وتتولى شركة ديزنغوف تنفيذ المشروع (حزيران/ يونيو 2000). ومن الأيوو، تم اختيار سفير نيجيريا إلى إسرائيل (منذ سنة 1999)، جورج أوبوزور (Georges Obiozor)، وهو الذي يقف وراء الإنجازات السياحية الإسرائيلية. وعلى الرغم من هول ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنه يكرر "أن الأوضاع الأمنية مستتبة وملائمة لزيارة الأماكن المقدسة." ويشكل "الحج" ظاهرة مهمة من ظواهر التبادل الثقافي، كما يدخل ضمن توازنات خارجية وداخلية، والإسرائيليون يدركون ذلك جيداً. وقد أكد السفير كاتس، في كلمته أمام "المؤسسة النيجيرية - الإسرائيلية" (Nigerian-Israeli Foundation) في لاغوس، بمناسبة وصول خبراء من إذاعة الجيش الإسرائيلي لتدريب صحافيين نيجيريين، "أن العلاقات بين البلدين في تحسن مستمر كما يشهد على ذلك، بين أمور أخرى، ازدياد عدد الحجاج سنة 2003، والذي بلغت نسبته 30%." (30) وكان عدد الحجاج سنة 1999 يبلغ 1897، وارتفع إلى 8000 سنة 2002، قبل الزيادة الأخيرة. (31) وعملياً، يبدو أن لا حجاج سوى من نيجيريا. إذ تشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى أن هؤلاء، إضافة إلى الشباب الذين تستقدمهم الوكالة اليهودية في إطار مشاريعها، يقفون وراء زيادة الـ 10% التي سجلها حجم الأسرة المحجوزة في الفنادق الإسرائيلية في أوائل سنة 2003.

إن الأيوو، الذين ينطلقون من "قناعة روحية" لإرساء علاقة مميزة بإسرائيل، يتحولون إلى الحليف الاستراتيجي "القومي"، ومن هنا لا مجال للمقارنة بالعلاقة التي نسجتها قومية اليوروبا مع الدولة الصهيونية، أو قوميات "الحزام الوسط"، والتي بقيت بعيداً عن القرار المركزي، وتتوزع الآن على 7 دول، (32) الأمر الذي يعطي معظمها خليطاً قومياً حاداً.

لا شك في أن المستجدات في العلاقات النيجيرية - الإسرائيلية تشكل عاملاً تقسيمياً إضافياً. ومن خلال الموقع المميز الذي باتت إسرائيل تحتله أمنياً، تستطيع توجيه الانقسامات الداخلية والتأثير فيها بما يخدم هدفها الصهيوني الاستراتيجي، وخصوصاً أن لها وجوداً اقتصادياً انطلق من التركيبة القومية - المناطقيّة ليكتسب الخصائص التي أدخلته من دون سواه إلى "العمق النيجيري" الجغرافي. ويتحول هذا الوجود أكثر من أي وقت مضى إلى القاعدة الجاهزة للمساعدة والدعم، عبر خيوطها وفروعها التي تشمل جميع المناطق النيجيرية بلا استثناء.

وجود إسرائيلي اقتصادي داعم انطلق من التركيبة القومية - المناطقيّة

قد تنفرد إسرائيل بالوجود الاقتصادي في العمق النيجيري نتيجة السياسة التي

جعلت منها جزءاً من الصراع السياسي الداخلي. فهي، بتأكيداتها عبر غولدا مئير منذ الخمسينات أن الصراع في أفريقيا هو مع الإسلام المتطرف، من جهة، وباعتبارها نيجيريا جزءاً عضوياً من سياسة فك عزلتها بعد مؤتمر باندونغ سنة 1955، من جهة أخرى، قدّمت نفسها على أنها الحليف الطبيعي لقادة الأيبو واليوروبا في صراعات بشأن السلطة ضد الهوسا - فولاني الذين كانوا يتمتعون بتاريخ طويل من العلاقات بالعالم العربي - الإسلامي. وما أدى دوراً حاسماً في تثبيت التحالف واستمراره، المعاهدات التي أبرمت في تل أبيب مع كل من حكومة "المنطقة الشرقية" و"المنطقة الغربية" بعد سلسلة من الزيارات المتبادلة التي جرت على الرغم من التظاهرات الصاخبة التي قادها حاكم "الشمال" أحمد بلو، المعارض لأي تقارب مع إسرائيل. ولم تكن المعاهدات التي وقعت عقب جولة غولدا مئير الأفريقية الأولى، وضمنها نيجيريا (سنة 1958)، ممكنة لولا الفرصة التاريخية التي شكلتها حقوق الحكام بموجب دستور سنة 1954.⁽³³⁾ وتحت شعار "التنمية والإنماء" بسطت إسرائيل سيطرتها على منطقتين من المناطق التاريخية الثلاث. وما زالت نتائج هذه السيطرة تتفاعل حتى اليوم، ولا سيما أنها مكنت الشركات الإسرائيلية ذاتها من الوجود والاستمرار من دون انكماش طوال نصف قرن.

إن معاهدات سنة 1958، الأولى بين إسرائيل (التمثلة بشركة سوليل بونيه) وطرف نيجيري رسمي، ثبتت الاحتكار الإسرائيلي لقطاعين أساسيين - البناء والموارد المائية - إذ أنشئت في كل منطقة شركتان⁽³⁴⁾ برأس مال مشترك بين الحكومة المحلية (60%) وسوليل بونيه (40%)،⁽³⁵⁾ وعُهدت إلى الشركة الإسرائيلية شبكة المياه والجسور والطرق والمباني الحكومية؛ والمستهدف مساحات هائلة من الأراضي. مثلاً: تبلغ مساحة "المنطقة الشرقية" (وهي أصغر منطقة) 41.000 كم²، وكان عدد سكانها أكثر من 9 ملايين نسمة (سنة 1963). ومستغلة امتيازاتها، أنشأت إسرائيل بواسطة سوليل بونيه شركات أخرى مثل: Reynolds Construction Company (Nigeria). وبدأت مصانعها ترسل منتوجاتها إلى نيجيريا عن طريق شركة "مصانع كور" (مثل: الأدوية، ومواد البناء، والأدوات الكهربائية، والتجهيزات الزراعية). وتمكنت من الاستيطان شركة ديزنغوف التي سارعت إلى إنشاء شركة أخرى تحمل حتى الآن اسم Dizengoff West Africa (Nigeria)؛ واستوطنت أيضاً شركة تاهل للاستشارات والبناء، التي ستصبح بأهمية شركة سوليل بونيه نتيجة حجم المشاريع المائية التي استلمتها. أمّا حصة الشركات الإسرائيلية الخاصة من الأسواق النيجيرية فكانت ضئيلة جداً، وكانت شركة Feuchtwanger Industries Ltd أول من فتح مكتب ارتباط في لاغوس.

وبفضل الحلفاء المشاركين في الائتلاف الحكومي الذي تشكل عند الاستقلال (سنة

(1960)، تمكنت إسرائيل من رفع مستوى علاقاتها الاقتصادية الرسمية لتشمل أول مرة السلطات الفدرالية. ونجحت الشركات ذاتها، المملوكة بين إسرائيل (سوليل بونيه) وكل من الحكومتين، في الحصول على عقود فدرالية تتضمن مشاريع تمويلها الحكومة الفدرالية لتلبية حاجاتها أو حاجات المناطق. وباستفادتها من "المالية المركزية" و"المالية المحلية"، راكمت سوليل بونيه أرباحها، كما زادت أرباح الشركات الإسرائيلية الأخرى المتعاملة معها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تعاقدت شركة NWRDC مع الحكومة الفدرالية لإعادة تأهيل 600 كم من الطرق الرئيسية في "المنطقة الغربية" (أنجز المشروع سنة 1962)، ولبناء 160 كم من الطرق الرئيسية في "المنطقة الشرقية". من جهة أخرى، أكدت سوليل بونيه في نشراتها الاقتصادية⁽³⁶⁾ أن شركة NWRDC هي التي نفذت خلال الستينات أهم المشاريع المائية في "المنطقة الغربية" لمصلحة السلطة الفدرالية بصورة أساسية. لذلك، لم تتأثر إسرائيل بالقرار الذي اتخذ سنة 1966 بإغلاق "السفارات" التابعة للمناطق وحصر التمثيل الخارجي في السلطة المركزية من دون سواها. واستمرت في تعزيز علاقاتها بحكام الأيبو واليوروبا وبالسلطة المركزية عندما بدأت التغييرات في هيكلية الفدرالية النيجيرية. وفي كل مرحلة، استفادت من الجوانب الاقتصادية لـ "التقسيم" الفدرالي، لأن على كل كيان جديد أن يشيد المؤسسات الرسمية (من وزارات، ومجلس نواب، وما إلى ذلك)، على غرار "الدولة" السابقة⁽³⁷⁾. ولولا الاحتكار الناجم عن معاهدات سنة 1958 لما تمكنت إسرائيل من الوجود في كل دولة من الدول التسع التي انبثقت من تفتيت "المنطقة الشرقية"، ومن الدول الثماني التي انبثقت من تفتيت "المنطقة الغربية". أما وجودها في "الشمال" (كانت مساحته تغطي المساحة الراهنة لدول "الشريعة الإسلامية" ولدول "الحزام الوسط")، فهو ناجم عن الفرصة التاريخية التي شكلها تفتيته بعد عام على مقتل قيادته التاريخية (سنة 1966).

ومن خصائص الوجود الاقتصادي الإسرائيلي دخول إسرائيل منطقة الهوسا - فولاني بواسطة الحكومة الفدرالية في إثر "تقسيم" سنة 1967 الذي أفقد "المنطقة الشمالية" طابعها الموحد بعدما جرى تفتيتها إلى 6 دول من مجموع 12 دولة تشكلت منها الفدرالية النيجيرية في تلك الحقبة. وتحول القرض الإسرائيلي الممنوح سنة 1960 إلى رمز للأسلوب الذي لا تزال الشركات الإسرائيلية تتوغل به حتى اليوم في دول يعتبر حكامها من أشد المعارضين لها، مثل كانو وكادونا وغيرهما. فهذا القرض، الذي صوتت ضده حكومة أحمد بلو، عادت الحكومة الفدرالية ففرضته سنة 1967 محتجة بضرورات "الإنماء المتوازن" بين المناطق، وذلك بينما كانت إسرائيل تجد في الدول المستحدثة جنوبي "الشمال" حلفاء جدداً من الذين كانوا مناهضين للقيادة الشمالية وارتباطاتها بالعالم العربي - الإسلامي. وحصلت شركاتها على عقود مهمة.

مثلاً: سوليل بونيه مع حكومة دولة كوارا الجديدة (شيدت مبنى مجلس النواب ومباني مؤسسات عامة أخرى، وجامعة أيلورين، و"معهد دولة كوارا للتكنولوجيا"). كما تعاقدت مع وزارة الأشغال الفدرالية لبناء 120 كم من الطرقات. ومثل آخر هو شركة تاهل التي نفذت المشاريع المائية للدولة ذاتها. وفي أثناء عمليات التفتيت ما بعد سنة 1967، انتقل النفوذ الإسرائيلي إلى الدول الأصغر حجماً، كما كان الحال في المناطق الأخرى. وهذا الانتقال المتدرج داخل حدود المناطق الشاسعة يفسر الوصول إلى "العمق" النيجيري. ويعطي بعض الأرقام فكرة عن حجم العقود. فبواسطة شركة واحدة (سوليل بونيه) أنجزت إسرائيل 85 مشروعاً ما بين سنة 1963 وسنة 1979.⁽³⁸⁾ وبلغت قيمة أرباحها، ما بين سنة 1978 وسنة 1988، من خلال الشركة ذاتها 3.250 مليارات دولار في أفريقيا، منه 2 مليار دولار في نيجيريا (و900 مليون في ساحل العاج). إن سوليل بونيه، بحظيها بأولى المعاهدات الرسمية، استطاعت في النهاية الوجود في كل دولة من الدول التي تتكون منها "الفدرالية النيجيرية"، وبوصولها إلى "العمق" النيجيري أوصلت معها الشركات الإسرائيلية الأخرى.⁽³⁹⁾ وينتج من ذلك أن أهمية الوجود الاقتصادي الإسرائيلي تنبع من كيفية انتشار الشركات الإسرائيلية العاملة في نيجيريا، لا من عددها.

وحتى العدد الذي يعطيه السفير كاتس - 50 شركة إسرائيلية في نيجيريا - لا يعكس الواقع إذا ما نظرنا إلى التنوع المؤسسي الممكن. فبالإضافة إلى فتح مكتب علني لها، تستطيع كل شركة العمل من خلال الشركات التابعة لها. مثلاً: سوليل بونيه؛ إذ تحت اسم Solel Boneh International, Ltd⁽⁴⁰⁾ أصبحت الفرع النيجيري للمؤسسة الاقتصادية Solel Boneh Building and Infrastructure، إحدى مؤسسات المجموعة Housing and Construction Holding Company التي تشرف، بين أمور أخرى، على بناء الجدار الذي تريد حكومة شارون إقامته للفصل بين الضفة الغربية وأراضي Nigerian. والفرع النيجيري لا يزال يملك في نيجيريا عدة شركات أبرزها: Nigerian Construction and Water Resources Dev. Ltd.; Reynolds Construction Co. (Nigeria) Ltd.; Solel Boneh Nigeria Ltd.

وازدهارها مستمر في عهد الرئيس أوبازنجو كما في العهود السابقة. مثلاً: شركة Reynolds Construction Company أنجزت لمصلحة الحكومة الفدرالية أعمالاً مهمة في مطار لاغوس (تشرين الأول/أكتوبر 2000) بتكلفة 109.7 ملايين نيارا، على أن تقوم شركة ديزنغوف بأعمال الهاتف والتجهيزات الأخرى بتكلفة 465 مليون نيارا. وأنجزت أيضاً أعمالاً في مطار كانو (كانون الأول/ديسمبر 2001) بتكلفة 11 مليون دولار، وطرقات مهمة في أكوا أيبوم (أيار/مايو 2000)، وبنين (تشرين الأول/أكتوبر 2000)، والطريق السريع إيبدان - إيلورين (نيسان/أبريل 2001)، إلى جانب مشاريع

مائية في مختلف "الدول": دولة إنوغو، وأوسن (تشرين الأول/أكتوبر 2001)، وبعقوداً أيضاً لطرقا وجسور مع الحكومات المحلية. ولا تقل إنجازات شركة تاهل منذ سنة 1999 أهمية، وخصوصاً أنها تستلم مشاريع مهمة لمصلحة الحكومة الفدرالية في ثلاث دول في الشمال (كتسينا وكانو وكادونا)، إلى جانب استلامها المشاريع الضخمة في الدول الأخرى، مثل المشروع الفدرالي في دولة أداماوا الذي يشمل 23% من المساحة الإجمالية للمنطقة (36.917 كم²).

من جهة أخرى، تستطيع كل شركة إقامة شركات ذات رأس مال مشترك مع الحكومات المحلية، أو مع الحكومة الفدرالية. مثلاً: "المزرعة الحديثة في نكاليكي" (شركة برأس مال مشترك ما بين حكومة إيبونبي وشركة ديزنغوف الإسرائيلية)، أو الشركة المماثلة التي أقيمت بين الحكومة النيجيرية الفدرالية (85%) والحكومة الإسرائيلية (15%) لزراعة أشجار مثمرة على مساحة 400.000 هكتار في دولة كوجي، ضمن "اتفاق التعاون الزراعي والإئمائي"⁽⁴¹⁾ الذي أبرم بين نيجيريا وإسرائيل في 7 أيار/مايو 2002، باستثمار أولي قيمته 10 ملايين دولار أميركي، ويؤمن الإسرائيليون خبراء بالزراعة.

ثمة جانب آخر لا يقل أهمية، وهو وجود شركات أجنبية في نيجيريا أقيمت بالتعاون مع شركات إسرائيلية، أو تتعاون معها بصورة دائمة وتأتي للعمل في البلد. وقد ازدهرت هذه الشركات منذ سنة 1999، في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة للرئيس أوبازنجو من أجل إلحاق نيجيريا بالعلومة. وفتُح البلد للاستثمارات ولشركات الاتصالات (خليوي، وشبكة المعلوماتية، إلخ). ومن أبرز الشركات المتخصصة في هذا المجال شركة MTN Nigeria التي أسستها شركة MTN من جنوب أفريقيا ولديها كشركاء شركتان إسرائيليتان: Orange وComverse. وبعد أن اشترت MTN من الحكومة الفدرالية، في كانون الثاني/يناير 2001، حق استثمار شبكة GSM، بقيمة 285 مليون دولار، أسست شركة MTN Nigeria التي باتت شبكتها تغطي 8% من مساحة نيجيريا الإجمالية،⁽⁴²⁾ وأعلنت بعد عام أنه أصبح لديها مليون مشترك، وأنها تتوقع أن يصبح عدد المشتركين 10 ملايين خلال الأعوام القليلة المقبلة.

وبالإضافة إلى MTN، تتعامل Comverse⁽⁴³⁾ مع الشركات الأربع الأخرى التي حصلت من الحكومة الفدرالية على حق إقامة شبكة اتصال GSM. من تلك الشركات: شركة Nigerian Telecommunications Limited (NITEL) (تابعة للحكومة الفدرالية)، وشركة Econet Wireless Nigeria Limited (EWNL) (تأسست في كانون الثاني/يناير 2001، برأس مال من حكومات لاغوس، ودلتا، وأكوا أيبوم، عبر شركات الاستثمار التابعة لها، ومن First Bank of Nigeria plc وEconet Wireless Limited. وبعدها اشترت حقوق استثمار شبكة GSM (بـ 285 مليون دولار) تعاقدت

EWNL، في 6 آب/أغسطس 2001، مع شركة Motorola Israel لبناء 13 موقعاً في شمال نيجيريا بقيمة 57 مليون دولار. وأعلن رئيس Motorola Israel، إيشع يناي، في 23 أيلول/سبتمبر 2001، "أن عشرات من العمال الإسرائيليين سيعملون في المشروع" في شمال نيجيريا، وأوضح أن شركته، "وبفضل علاقاتها بشركة Motorola International، تحصل على صفقات في الخارج (نيجيريا وزامبيا وساحل العاج وغانا) في الأيام الصعبة التي يواجهها الاقتصاد الإسرائيلي" نتيجة الانتفاضة الفلسطينية.⁽⁴⁴⁾ وأعلن يناي في وقت لاحق (7 آب/أغسطس 2002) أن شركته ستقوم بتوسيع الشبكة والإشراف على الأعمال في مقابل 30 مليون دولار. وأن Motorola International ستنفذ أعمالاً أخرى بقيمة 48 مليون دولار. وعندما أوضحت ECONET المناطق التي تشملها الشبكة ظهرت أهمية Motorola Israel في نيجيريا.⁽⁴⁵⁾ كما أن شركة Motorola Nigeria حصلت، في 19 شباط/فبراير 2003، على عقد بقيمة 12.63 مليون دولار من الحكومة الفدرالية لتطوير شبكة GMS لمصلحة شركة NITEL الحكومية.⁽⁴⁶⁾

لا بد من الإشارة إلى شركة إسرائيلية أخرى هي شركة Gilat Satellite Networks Ltd،⁽⁴⁷⁾ المتخصصة بالصحون اللاقطة المعروفة باسم Very Small Aperture Terminal (VSAT)، لتأمين الاتصالات على شبكة المعلوماتية. وعلى الرغم من أن حجم ديونها وضعها على حافة الإفلاس، سنة 2002، وهو ما سبب خسائر بلغت 7 ملايين دولار للموزعين النيجيريين المتعاملين معها، فقد حصلت في 27 كانون الثاني/يناير 2003 على عقد (لم تحدّد قيمته) أنقذها من مشكلاتها لأنه ضم أهم المصارف النيجيرية، بالإضافة إلى شركة حكومية فدرالية هي "الشركة الوطنية النيجيرية للنفط" (Nigerian National Petroleum Corporation) التي تسيطر على 60٪ من الإنتاج النفطي.⁽⁴⁸⁾

إن اللحاق بالعلامة يمكن الشركات الإسرائيلية من التمتع بسيطرة واسعة على الاتصالات الحديثة في نيجيريا (خليوي، وشبكة المعلوماتية، إلخ). وهذه الظاهرة هي الرديف "الحديث" للظاهرة التي تميز بها الوجود الاقتصادي الإسرائيلي "التقليدي"، أي السيطرة على المشاريع المائية وعلى قطاع البناء (طرق، وجسور، ومبان، إلخ). وقد كانت الشركات "التقليدية" في طليعة من جلب، من إسرائيل إلى نيجيريا، آلاف العمال والخبراء، وضمنهم خبراء بالأمن. واليوم، كما في الأمس، لا بد من أن يكون للوجود الاقتصادي مردود أمني، على الرغم من انتشار (منذ سنة 1999) شركات إسرائيلية تعمل، بحسب السفير كاتس، في مجال ما سمّاه "الأمن الفردي"، وعلى قاعدة تجارية بحتة. ولا بد لرئيس الموساد الجديد، مئير داغان، من أن يجند كل فرصة متاحة لمراقبة وملاحقة الفئات الاجتماعية - السياسية التي يصنفها القادة الصهيونيون

"إرهابية". وكان داغان اكتسب خبرة التوغل في مجتمع يسوده الانقسامات - إسوة بنيجيريا الحالية - عندما كان قائد "المنطقة الأمنية" في الجنوب اللبناني، وفيما بعد قائد وحدة الارتباط. كما كان، وهو الصديق الحميم لشارون، شارك في حملة هذا الأخير ضد قطاع غزة قبل 33 عاماً، على رأس وحدة خاصة (Rimon) اشتهرت بأساليبها القمعية المبتكرة. وفي نيجيريا، يجد في تصرفه شركات راكمت تجربة في المجتمع النيجيري، ويتراأس الكثير منها جنرالات سابقون في الجيش الإسرائيلي. ومن الشركات التي استوطنت في نيجيريا نرى، مثلاً، أن شركة تاهل المسجلة في نيجيريا منذ سنة 1997 تحت اسم TCA TAHAL Consultants (Africa) Ltd، هي إحدى الشركات التابعة للمجموعة التي يديرها أمنون ليبكين شاحك، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي (1995 - 1998) ووزير السياحة والمواصلات (1999 - 2001)، والذي يتراأس أيضاً شركة إسرائيلية أخرى تعمل في نيجيريا هي شركة Kardan.

والوضع هكذا لم يعد مهماً تحول أي شركة إسرائيلية من القطاع الخاص إلى القطاع العام مثلما حدث أيضاً مع شركات أسست الوجود الاقتصادي الإسرائيلي في نيجيريا مثل سوليل بونيه وكور. فجميعها، وحتى الجديدة منها، تخدم بطريقة أو بأخرى الهدف الصهيوني. وعندما تحصل شركات، مثل شركة Gilmor على عقد فدرالي لمشروع هيدروليكي في دولة كانو الشمالية (آب/أغسطس 2003)، بعد حصولها على عقد فدرالي آخر وبملايين من الدولارات أيضاً في العاصمة الفدرالية أبوجا، فهذا يخدم المخطط الصهيوني. وكذلك عندما تحصل شركة إسرائيلية جديدة أخرى، مثل شركة Marubeni (تشرين الثاني/نوفمبر 2001)، على عقد فدرالي لتصليح معامل الكهرباء في لاغوس، وخصوصاً أنها مرشحة مثل سابقتها الأكثر شهرة للاستمرار والوصول إلى "العمق" الجغرافي النيجيري تماشياً مع خصائص الوجود الاقتصادي الإسرائيلي.

وبعد سنتي 1958 و1967، يمكن النظر إلى سنة 2003 كمحطة فاصلة أخرى في تاريخ الوجود الإسرائيلي في نيجيريا، لأنها أطلقت وكرست الجانب الأمني - العسكري في العلاقات الثنائية التي بقيت لعقود علاقات اقتصادية قبل كل شيء. والانتصار الجديد ضد ما سمّته غولدا مئير "التطرف الإسلامي" ينذر بمخاطر حقيقية على التركيبة القومية - المناطقية القائمة في نيجيريا، لأنه يتحقق في وقت أصبح فيه العامل الديني يؤدي دوراً متزايداً في الحياة السياسية النيجيرية، إلى درجة أن خطابات المرشحين الأساسيين للرئاسة كانت مملوءة بالعبارات الدينية، فلا عجب من أن تأتي النتائج بحسب الانتماء القومي. إذ خلافاً لانتخابات سنة 1999، التي أوصلت الرئيس أوبانجو إلى الحكم بفضل أصوات الهوسا - فولاني، فإن الجنوب يقف وراء إعادة انتخابه، أي المنطقتين "الغربية" و"الشرقية" التاريخيتين، وقلعتي الوجود الاقتصادي الإسرائيلي. وقد شهد الجنوب أيضاً تحولات مهمة منذ سنة 1999، لأن

عودة الديمقراطية سهلت انتشار ظاهرة "جمعيات المولودين ثانية" التي بدأت في أواخر الثمانينات (على سبيل المثال: أكثر من مئة جمعية في دولة أكوا أيبوم وحدها). وأقل ما يقال في لهجتها التبشيرية - وفيما يخص الأغلبية - إنها صدى لتيار "المسيحية الصهيونية" في الولايات المتحدة. واللافت أن الجمعيات الملتحقة بهذا التيار تنشر باستمرار على مواقعها الإلكترونية مقالات عن نيجيريا و"الخطر" الآتي من المسلمين فيها.

من جهة أخرى، فإن ما سيزيد في الشرخ الداخلي هو محاولات إسرائيل المرتقبة لتضييق الهوة بين مكانتها الأمنية الجديدة على الساحة النيجيرية وبين المواقف النيجيرية التي تندد بسياساتها في الشرق الأوسط عامة، وضد الشعب الفلسطيني خاصة. إن مراجعة التصويت النيجيري في الجمعية العامة للأمم المتحدة تبين أن نيجيريا وافقت منذ سنة 1999 على جميع القرارات المتعلقة بفلسطين أو الجولان، وذلك باستثناء مرة واحدة عندما امتنعت من التصويت (5 أيار/مايو 2002) على القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة المخصصة لمناقشة تقرير الأمين العام عن الأحداث التي وقعت في جنين وفي باقي المدن الفلسطينية ما بين 1 آذار/مارس و7 أيار/مايو 2002. حينها جاء التصويت النيجيري، "الممتنع" من مطالبة إسرائيل بسحب قواتها فوراً والتوقف عن ممارسة العنف ضد الشعب الفلسطيني، وكأنه انقلاب في الموقف النيجيري. وحتى خارج المحافل الدولية كانت نيجيريا عبّرت أكثر من مرة عن شجبها للممارسات الإسرائيلية، وذهبت إلى حد وصفها بـ "الفظيعة" كما جاء في البيان المشترك الصادر في طهران عقب لقاء الرئيس أوبانجو آية الله علي خامنئي في كانون الثاني/يناير 2001. ويبدو أن لهذا الاستثناء مبرراً اقتصادياً، لأنه بعد نحو أسبوع (في 14 آب/أغسطس 2002) أعلنت الحكومة النيجيرية في بيان صحافي رقم 2477 تلاه الوزير الفدرالي للإعلام والتوجيه الوطني، جري جانا (Jerry Jana)، التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل ينص على أن تشتري نيجيريا بقيمة 30.2 مليون دولار الديون المترتبة عليها للدولة الصهيونية والبالغة 87.66 مليون دولار. لكن التصويت الذي اعتمده نيجيريا فيما بعد، وتصويتها الأخير ضد قرار الحكومة الإسرائيلية الخاص بالرئيس عرفات (19 أيلول/سبتمبر 2003)، يدلان على أنها لا تزال حريصة على نوع من التوازن في سياستها الشرق الأوسطية انطلاقاً من البراغماتية التي اشتهرت بها. في المقابل ستحرص إسرائيل على إيجاد الوسائل والظروف، بمساعدة الحليف الأميركي المشترك، لحسم هذا التناقض النيجيري المضر بالأهداف الصهيونية. فهل ستقبل نيجيريا في النهاية جعل مواقفها "متجانسة" فتقر بضرورة تطابق مواقفها السياسية "الفلسطينية والعربية" مع مواقف حلفائها الجدد؟ ■

المصادر

- Ibrahim Gambari, "The Role of Religion in National Life: Reflections (1) on Recent Experiences in Nigeria," in Religion and National Integration in Africa, edited with an Introduction by John O. Hunwick (Illinois, Evanston: Northern University Press, 1992), pp. 85-99.
- www.thisdayonline.com.28 (May 2003); Vanguard (Lagos), 25 May (2) 2003.
- http://nigerianewsnow.com/28 (July 2003); www.nigerian- (3) (tribune.com (25 July 2003).
- www.nigerian-tribune.com (25 July 2003); www.Ifriformistra. (4) It/document /News/ July 03/280703-Israeli.htm
- www.thisdayonline (5 October 2002); www.Usafricaonline (19 (5) October 2002).
- Vanguard (Lagos), 25 May 2003; Ibid., 28 May 2003; www.nigerian- (6) (tribune.com (25 July 2003).
- This Day (Lagos), 6 January 2002. (7)
- Nigerian-Tribune, 17 August 2003. (8)
- Joel Peters, Israel and Africa, The Problematic Friendship (British (9) Academic Press an imprint of I.B. Tauris, 1992), p. 180.
- Ibid., pp. 6-7. (10)
- Ibid. (11)
- www.thisdayonline (23 May 2000). (12)
- The Guardian (Lagos), 25 May 2000; The News (Lagos), 9 July (13) 2001; The Post Express (Lagos), 17 July 2001; www.thisdayonline (20 September 2001).
- (14) قسطنطين زريق، "ما العمل؟ حديث إلى الأجيال العربية الطالعة" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 34.
- (15) لا دليل إطلاقاً على وجود عناصر من تنظيم القاعدة، أو أي تنظيم مماثل، في نيجيريا. وحتى الشريط المصور الذي يذكر فيه أسامة بن لادن (شباط/فبراير 2003)، وللمرة الأولى، نيجيريا بين "الدول الأكثر استعداداً لشن حرب التحرير" هو، في رأي الدبلوماسيين الغربيين في أبوجا، من صنع الاستخبارات الأميركية. انظر:
- Jean-Christophe Servant, "Au Nigéria, la Charia à l'épreuve des faits," Le Monde diplomatique (juin 2003), pp. 12-13.

- Mae C. King, *Basic Current of Nigerian Foreign Policy* (16) (Washington, D.C.: Howard University Press, 1996), p. 16.
- (17) انظر: D.C. Bach, "Les effets pervers du fédéralisme nigérian," *Politique africaine*, no. 32 (décembre 1985), pp. 22-30; Jean-Pascal Dalloz, "L'administration locale au Nigéria," *Politique africaine*, no. 32 (décembre 1985), pp. 91-94.
- Bach, op. cit., p. 28. (18)
- (19) بعض الأمثلة: دولة ترابا: عدد السكان نحو مليون ونصف مليون نسمة، والمساحة 58.428 كم²؛ دولة أنمبرا: عدد السكان نحو 3 ملايين نسمة، والمساحة 4416 كم²؛ دولة لاغوس: عدد السكان نحو 10 ملايين نسمة، والمساحة 3577 كم².
- The News (Lagos), 26 February 2002. (20)
- (21) بالإضافة إلى زمفرا، دول الشمال الأخرى هي: سوكوتو (Sokoto)؛ كتسينا (Katsina)؛ كانو (Kano)؛ جيغاوا (Jigawa)؛ يوب (Yobe)؛ بورنو (Borno)؛ كبي (Kebbi)؛ نيجر (Niger)؛ كادونا (Kaduna)؛ بوشي (Bauchi)؛ غومب (Gombe).
- (22) اعتمدنا على الكتاب التالي الذي أرسله لنا مؤلفه مشكوراً: Ousmane Kane, *Muslim Modernity in Post Colonial Nigeria: A Study of the Society for the Removal of Innovation and Reinstatement of Tradition* (Leiden-Boston: Brill, 2003).
- The Guardian (Lagos), 9 April 2002. (23)
- (24) الدول التسع التالية: أويو (Oyo)؛ أوغن (Ogun)؛ أوسن (Osun)؛ أوندو (Ondo)؛ إيدو (Edo)؛ إكيتي (Ekiti)؛ بايلسا (Bayelsa)؛ دلتا (Delta)؛ لاغوس (Lagos).
- (25) William Miles, "Muslim Ethnopolitics and Presidential Elections in Nigeria," *Journal of Muslim Minority Affairs*, vol. 20, no. 2 (2000), p. 230.
- www.afriqueexpress.com (6 Mai 2002); This Day (Lagos), 30 December 2002. (26)
- www.thisdayonline.com (8 December 2001). (27)
- (28) أيمو (Imo): 5100 كم²، 2.5 مليون نسمة؛ إنوغو (Enugu): 7618 كم²، 2 مليون نسمة؛ إيبوني (Ebonyi): 5935 كم²، 1.7 مليون نسمة؛ أنمبرا (Anambra): 4416 كم²، 3 ملايين نسمة؛ أبا (Abia): 5243 كم²، 1.9 مليون نسمة. أمّا الدول المجاورة والمنبثقة فهي أيضاً من تفتيت "المنطقة الشرقية" التاريخية، وهي: أكوا أيبوم (Akwa Ibom): 8421 كم²، 2.4 مليون نسمة؛ كروس ريفرز (Cross Rivers): 21.481 كم²، 1.9 مليون نسمة؛ ريفرز (Rivers):

21.850 كم²، 3 ملايين نسمة.

Emma Ogu, "Imo State: Courting Israeli Investors," Daily (29) Champion (Lagos), 29 August 2003; This Day (Lagos), 17 February 2002.

This Day (Lagos), 4 September 2003. (30)

The Daily Trust (Lagos), 17 March 2003. (31)

(32) دول: كوارا (Kwara)؛ كوجي (Kogi)؛ بنو (Benue)؛ ترابا (Taraba)؛ أداماوا (Adamawa)؛ بلاتو (Plateau)؛ نساواوا (Nasarawa).

(33) تمتع الحكام، بموجب دستور سنة 1954، بصلاحيات سياسية واقتصادية واسعة، بينها: حق رسم سياسة خارجية مستقلة؛ عقد معاهدات مع الحكومات الخارجية من أجل "التنمية الاجتماعية والصناعية" لمنطقتهم؛ تعيين ممثلين في الخارج وفتح مكتب بعثة (Commission Office) في لندن؛ "حق الفيتو" لدى إقرار أية معاهدة دولية تعقدها الحكومة الفدرالية. واستثنيت من الصلاحيات مسائل الدفاع والتسليح التي أُعطيت للسلطة المركزية.

(34) في "المنطقة الغربية": The Nigersol Construction Company; The Nigerian Water Resources Development Company (NWRDC).

وفي "المنطقة الشرقية": The Eastern Nigeria Construction and Furniture Company; The Eastern Nigeria Water Planning and Construction Company.

(35) انظر: Olusolo Ojo, "Nigeria and Israel," The Jerusalem Journal of International Relations, vol. 8, no. 1 (1986), pp. 76-101.

Ibid., p. 80. (36)

(37) انظر: Lois A. Aroian, "Israeli Involvement in Nigerian Development: The Religio-Political Dimension" (American Historical Association, Congressional Fellow, office of the Hon. Merwyn M. Dymally; Department of Independent Study, The University of Michigan, 1981, 23 pages).

قام المؤلف بزيارة نيجيريا حيث تعاون مع جامعة إيلورين وشركة سوليل بونيه لجمع معلوماته. وهو ينشر لائحة كاملة لمشاريع بناء قامت بها سوليل بونيه، محددًا تاريخ انتهاء المشاريع (1963 - 1979). كما يذكر عددًا من المشاريع التي انتهت سنة 1980. وعندما قمنا بتوزيع المشاريع على "الدول" النيجيرية، أخذين في الاعتبار تاريخ إنشاء الدولة، تبين لنا كيف رافقت سوليل بونيه كل دولة مستحدثة، أقيمت من تفتيت المنطقتين التاريخيتين وكان لها مع حكاهما أولى "المعاهدات".

Ibid., pp. 9-16. (38)

www.koor.co.il; www.tahal.co.il/countries/Nigeria.html انظر: (39)

تنشر شركة تاهل على موقعها المشاريع التي كلفت بها منذ وجود "الحكومة الشرقية"، مروراً بالمراحل التقسيمية اللاحقة مثل مرحلة وجود دولة غونغولا (Gongola) 1976 – 1996، وصولاً إلى المشاريع الحالية.

(40) وفي دول أفريقية أخرى مثل:

SBI-Benin SA; SBI-Togo Ltd.; Solel Boneh International SRL;
SONITRA-Société Nationale Ivoirienne de Travaux; Sonitra Ltd.
Ghana.

Xinhua News Agency (Lagos), 8 May 2002. (41)

ودولة كوجي غنية بالمعادن على مختلف أنواعها، وتسكنها أقليات، ولديها حدود مشتركة مع دولتين من كتلة دول الأيبو: إنوغو (جنوب شرق) وأنمبرا (جنوب)، وعدد سكانها نحو مليوني نسمة، ومساحتها 29.833 كم².

www.thisdayonline.com (15 February 2002). (42)

Comverse supplies to four operators: ECONET (Voicemail and SMS); Reliance (prepaid); NITEL (Wireless Voicemail and SMS); MTN (Voicemail and SMS). (43)

Jerusalem Post, 24 September 2001; <http://news.walla.co.il>; (44)
<http://www.wireless.co.il>.

(45) بداية: لاغوس (Lagos): أبوجا (Abuja): بور – هاركور (Port-Harcourt): آيو (Ayo): واري (Warri): كانو (Kano): إيبدان (Ibadan). وفي مرحلة ثانية: كادونا (Kaduna): أسابا (Asaba): أونشتا (Onishta): إنوغو (Enugu): آبا (Aba).

The Guardian (Lagos), 20 February 2003. (46)

(47) مركزها الرئيسي في مدينة بيتح تكفا الإسرائيلية. وقد أسسها سنة 1987 يوئيل غات، الذي عمل من سنة 1974 حتى سنة 1987 كمهندس إلكتروني في وزارة الدفاع الإسرائيلية، وحصل مرتين على جائزة الدفاع الإسرائيلية (سنة 1979 وسنة 1988)، وشارك في تأسيسها عميرام لفينبرغ، الذي عمل من سنة 1977 إلى سنة 1987 في وحدة أبحاث قوات الجيش الإسرائيلي، وحصل سنة 1988 على الجائزة نفسها. وتعمل الشركة في 20 دولة في أفريقيا، منها: تنزانيا؛ إثيوبيا؛ غانا؛ ساحل العاج؛ ناميبيا؛ كينيا؛ أنغولا؛ أوغندا؛ موزامبيق؛ كونغو (كينشاسا)؛ جنوب أفريقيا.

www.gilat.com/PressRoom_Press (48)

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>